S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/12737
10 September 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN HQ ADV
SEP 14 1990

رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم للبنان
لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، وإلحاقا بمذكرتنا رقم ٩٠/٢١١ المؤرخة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ (S/21686) ، يشرفني أن أرفق طيه نص المذكرة المتعلقة بالآثار الاقتصادية والمالية المترتبة على أزمة الخليج بالنسبة للبنان .

وسأكون ممتنا إذا نظر مجلس الامن على سبيل الاستعجال في هذه المذكرة بغية تخفيف الضائقة الاقتصادية الشديدة التي يواجهها لبنان .

(توقيع) الدكتور خليل مكاوي
السفير
الممثل الدائم

90-21967 ١١٨٤ش(٩٠)

مرفق

مذكرة بشأن الآثار الاقتصادية والمالية المترتبة على أزمة الخليج بالنسبة للبنان

إن الأزمة الراهنة في منطقة الخليج وتطبيق لبنان لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تقضي بفرض حظر اقتصادي على العراق والكويت تترتب عليهما آثار ضارة بالنسبة لاقتصاد لبنان ويزيدان من تفاقم الأوضاع المزعزعة للغاية الناجمة عن الاضطرابات الجارية في هذا البلد منذ ١٥ سنة .

الوضع السابق

كان اقتصاد لبنان ، قبل نشوب الأزمة يعتمد الى حد بعيد ، من أجل بقائه ، على الإيرادات المتحصلة من صادراته التي كانت نسبة كبيرة منها تذهب الى منطقة الخليج والعراق والأردن . ويترتب على وقف الصادرات الى هذه الجهات حرمان لبنان في الوقت الحاضر من مصدر رئيسي من مصادر دخله .

لقد هاجر نحو ٢٥ - ٣٠ في المائة من سكان لبنان العاملين خلال العقود الثلاثة الماضية الى منطقة الخليج والعراق والأردن . وكانت الأموال التي تحولها الجالية المهاجرة تعول مئات الآلاف من الأسر التي بقيت في الوطن . وبالنسبة لبلد يستورد ٧٠ في المائة من احتياجاته ، كانت هذه التحويلات تغطي جانبا كبيرا من العجز في الميزان التجاري وهو العجز الذي ظل سمة ثابتة في الاقتصاد اللبناني .

ومن وجهة النظر المالية ، فإن الحكومة اللبنانية تقوم بتغطية نفقاتها بالكامل تقريبا من خلال التمويل بالعجز حيث أنها عاجزة عن تحصيل الإيرادات .

وبوجه عام ، فإن الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية متدهورة على نحو خطير ، ومن ثم ، فإن أثر أزمة الخليج لا يقتصر على خفض مصادر الدخل أو إغلاق أحد الأسواق . ذلك أن الآثار السلبية لهذه الأزمة ، في لبنان الذي مزقته الحرب تترك بصمتها ، بصورة مؤسفة على كافة مجالات الحياة .

الموقف الحالي

الخسائر المادية ومشكلة العائدين

تشير التقديرات الى أن تعداد الجاليتين اللبنانيتين في الكويت والعراق يبلغ ٤٠ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ شخص على التوالي . وتعمل الغالبية العظمى من هاتين الجاليتين في الاعمال التجارية ، والحرف والمقاولات والمهن الفنية .

وتشير التقديرات الى أن التحويلات السنوية للجالية اللبنانية في الكويت بلغت في عام ١٩٨٩ ما مقداره ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ولا تتوفر بيانات عن التحويلات المتأتية من الجالية اللبنانية في العراق .

وتشير التقديرات المتحفظة الى أن الاصول المالية (الودائع المصرفية) للجالية اللبنانية في الكويت تبلغ ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، في حين تقدر قيمة أصولها المادية والتجارية بمئات الملايين من دولارات الولايات المتحدة .

وتتمثل إحدى العواقب الوخيمة لأزمة الخليج في أن هاتين الجاليتين اللتين كانتا تمثلان في وقت من الأوقات ، رصيدا كبيرا للاقتصاد الوطني ، تعودان الآن "بكارثة" الى لبنان حيث من المرجح أن تفاقما من حجم القطاع غير المنتج في المجتمع . وتأتي هذه المشكلة في وقت تهرب فيه آلاف الاسر اللبنانية من ليبيريا بسبب الحرب الاهلية التي نشبت مؤخرا في ذلك البلد .

الخسائر المتصلة بالتجارة

كانت الصادرات اللبنانية الى منطقة الخليج والعراق والاردن تمثل نحو ٤٠ - ٥٠ في المائة من جميع الصادرات اللبنانية خلال السنوات القليلة الماضية . وتترتب على توقف هذه الصادرات آثار حادة بالنسبة للعمالة والإيرادات ، الامر الذي يؤدي بمضي الوقت ، الى تفاقم الاوضاع الحرجة نسبيا بالفعل . وكانت هذه الحالة صعبة بوجه خاص بالنسبة للمهن التي أصبحت ، على مدى السنين ، موجهة بصورة كاملة نحو تلبية احتياجات السوق في منطقة الخليج والعراق والاردن . وتقدّر خسائر لبنان الناجمة عن ذلك بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة .

وستكلف الواردات النفطية وحدها الاقتصاد اللبناني مبلغا إضافيا قدره ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة زيادة على المستوى العادي للمصروفات في هذا القطاع .

وكان قطاع الخدمات في لبنان موجها بصورة تقليدية نحو تقديم الخدمات الى بلدان الخليج والعراق والاردن . وتتكلف لبنان حاليا بسبب ما حدث في هذا القطاع من شلل جزئي في أعقاب غزو الكويت ما يقرب من ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة . وتقدر الخسائر التي وقعت في القطاعات الاخرى بمبلغ ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة .

وفي مجال الائتمانات التجارية ، قدرت السلطات المصرفية الموثوقة الخسائر التي تكبدها اللبنانيون بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، كحد أدنى .

الآثار النقدية

تجلى أحد الآثار الواضحة بصفة خاصة لأزمة الخليج على لبنان في الانخفاض الحاد في قيمة العملة الوطنية التي فقدت خلال أربعة أسابيع بعد غزو الكويت حوالي ٤٦ في المائة من قيمتها (انظر الرسم البياني) . وجاء ذلك نتيجة للخسائر المتوقعة والفعلية في التحويلات والصادرات فضلا عن الاندفاع المفاجئ لتحويل الموجودات من الليرات اللبنانية الى العملات الصعبة ، وهو الأمر الذي حدث بصورة متزامنة مع هروب كبير في رأس المال سبّبه بصفة أساسية الازدياد المستمر لفقدان الثقة في مستقبل البلد .

وترتب مباشرة على هذا الانخفاض الحاد في قيمة الليرة اللبنانية ارتفاع هائل في أسعار السلع الاساسية والخدمات ، وهو أمر متوقع في بلد يستورد تقريبا ثلاثة أرباع احتياجاته . وأحدث هذا التطور الذي جاء علاوة على الاتجاهات التضخمية الحادة الجارية حتى اليوم ، اضطرابا في نظام الاجور والاسعار والإيرادات الخ . ودفع البلد الى حد اليأس والكآبة . ويخشى الآن أنه إذا لم يتم قريبا احتواء هذه السلسلة من النكبات فإنها يمكن أن تؤدي بلبنان في وقت لا يبعد كثيرا في المستقبل الى حالة مرعبة من الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والاضطرابات السياسية أيضا .

المصادر

- مصرف لبنان ـ التقارير السنوية ١٩٨٣ - ١٩٨٩ ،
مصرف لبنان ـ دراسات أعدتها إدارة الإحصاءات والدراسات الاقتصادية ،

- غرفة الصناعة والتجارة في بيروت ـ تقرير خاص ،

- السفارة اللبنانية ، الكويت ـ تقرير خاص ،

- مكتب مفوضية الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ـ تقرير خاص ،

- صندوق النقد الدولي ، إدارة الإحصاءات التجارية ، حولية عام ١٩٨٩ .

مصرف لبنان
قسم الحاسوب

سوق النقد الأجنبي في لبنان
ليرة لبنانية/دولار (حزيران/يونيه ← ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠)